قراءات في العلة النحوية

(دراسة نقدية)

الباحث: سعيد محمد علي آل سرور

باحث دكتوراه قسم اللغة العربية وآدابها

كلية العلوم الإنسانية – جامعة الملك خالد في أبها

المملكة العربية السعودية

المخلص:

هدفت من بحثي في العلة النحوية ومعالجات النحاة النظرية لها، مناقشة ودراسة المحاور التالية:

- تعريف العلة النحوية في اللغة والاصطلاح.
- مراحل التعليل عند النحاة وجهودهم فيها.
- ثبوت العلة وصحتها.
- أقسام العلة وأنواعها.
- بعض صور التعليل عند النحاة.
- موقف النحاة من العلل – منطقية العلل.
- مناقشة التعليل في النحو في نظر النحاة، ودراسة موقف ابن مضاء في وجود التعليل في النحو العربي.

الحديث عن العلل كثير متشعب واسع؛ فمن النحاة من استحسن العلل وتبحر فيها، ومنهم من رفض العلل الثواني والثوالث؛ كابن مضاء في كتابه:(الرد على النحاة)، ويبقى المجال للباحث مفتوحاً ليبحث في هذا الموضوع، وربما نجد من الباحثين من يدعو إلى تصفية النحو من النوع الثالث من العلل وهي: الجدلية، فلم تزيد النحو إلا تعقيداً وإبهاماً وغرابةً. ومن هنا ندرك أن السؤال عن العلة قديمٌ قدم البشرية وُجِدت يوم وُجد العقل البشري. فلم تكن الدراسة اللغوية والنحوية بدعاً في التعليل والتفسير اللذين كان النحاة يلجؤون إليهما في أثناء وضع القواعد اللغوية العامة؛ ليُظهروا ما يتوصلون إليه من نتائج لغوية في صورة معقولة متفقة مع منطق اللغة المدروسة وملائمة لنفسية المتكلمين بها وبيئتهم وزمانهم، وهذا كله من أجل التمكن من إظهار مدى خضوع تلك الأحكام للظواهر اللغوية.

الكلمات المفتاحية: العلة النحوية، علة العلة، ابن مضاء، منطقية العلل.

Abstract:

The purpose of my research in the grammatical illness and the grammarians' theoretical treatments for it was to discuss and study the following topics: Defining the grammatical illness in language and terminology. The stages of reasoning for the grammarians and their efforts in it. E to prove the cause and validity. Categories and types of illness. Some pictures of the explanation at the grammarians. The grammarians' position on the ills - the logical reasoning. Discussing the reasoning in grammar from the point of view of the grammarians, and studying the position of Ibn Mada'a regarding the existence of reasoning in Arabic grammar. Talking about ills is many and wide. Among the

grammarians are those who approve of the causes and explore them, and among them are those who reject the second and third causes. As Ibn Madi'a in his book: (Responding to the Grammarians), and the researcher remains open to discuss this subject, and perhaps we will find some researchers who call for the purification of grammar from the third type of ills, namely: dialectics, as the grammar has only increased complexity, ambiguity and strangeness. From here we realize that the question about the cause is as old as humanity and existed on the day the human mind existed. Linguistic and grammatical study was not an innovation in the reasoning and interpretation that grammarians used to resort to while laying down general linguistic rules. To show the linguistic results they reach in a reasonable form consistent with the logic of the studied language and appropriate to the psyche of the speakers, their clarity and their time, and all this is in order to be able to show the extent to which those rulings are subject to linguistic phenomena.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد:

اللغة تعبير عن الفكر والأغراض في العالم الخارجيّ، وتعدّ عاملا مهمّا في التواصل الاجتماعي، كما أنها عامل مهم في تفسير الحضارات الإنسانية، وعقليتها وتاريخها الممتد عبر العصور؛ ولهذا لم تنكر العلاقة الوثيقة القائمة بين اللغة والفكر الإنساني (العقل).

ولما أنعم الله على الإنسان بالعقل ومميَّزه به على جميع الكائنات الحية، فقد أصبح من طبيعته البشرية التي خلقه الله عليها محبّا للاكتشاف والبحث في الظواهر المحيطة به، ومحاولة إدراك كنهها وطبيعتها، وتتبع علتها وسببها، وتفسيرها بكل ما أوتي من عقل وفكر منحه الله تعالى له؛ لكي يتمكن من تسخيرها عن طريق وضع حكم عام يفيد منها، وهذا أصبح منهجاً ودستورًا عاماً له يطبقه على حياته بكل تفاصيلها واتجاهاتها منذ أمد طويل؛ فقد علل الظواهر الطبيعية والدينية واللغوية محاولا تفسيرها، وجعلها في قواعد عامة يلحق بها ما تشابه منها؛ فيسهل عليه استخدامها في الصورة التي يفهمها، ويقتنع بها.

وإذا كانت العلوم الدينية والكلامية نشأت في مجتمع الإسلام بعد انتشاره في الجزيرة العربية وذلك يعني نحوها نحواً عقلياً عن العلل المرتبطة بالحقائق التي نستنتج منها معرفتنا بالكون ومن الخالق؟ ومن نوحد بالعبادة؟ وغير ذلك من تلك التساؤلات التي تثير في أنفسنا البحث والتقصي وإيجاد العلة التي من شأنها أتعرف على تلك الإجابات في ذهني، لذا كان من البديهي أن يؤثر كل ذلك في الاتجاه النحوي عن العلل في أنواع البحوث الأخرى والتي من شأنها البحث عن العلة التي وجد السبب من أجلها، لا سيما من كان من تلك العلوم قريباً من علوم الدين وأعني بذلك الدرس النحوي. لذلك اهتم النحويون بالعلة عندما علموا أن الفقهاء كذلك اهتموا بالعلة في استخراج الحكم الشرعي الذي من شأنه يصل إلى القاعدة الصحيحة التي يستطيع أن يستنبط منها الأحكام، فسعوا إلى استخراج العلل، ومن ثم القياس النحوي.

ومن هنا ندرك أن السؤال عن العلة قديمٌ قدم البشرية وُجِدت يوم وُجد العقل البشري. فلم تكن الدراسة اللغوية والنحوية بدعاً في التعليل والتفسير اللذين كان النحاة يلجؤون إليهما في أثناء وضع القواعد اللغوية العامة؛ ليُظهروا ما يتوصلون إليه من نتائج لغوية في صورة معقولة متفقة مع منطق اللغة المدروسة وملائمة لنفسية المتكلمين بها وبيئتهم وزمانهم، وهذا كله من أجل التمكن من إظهار مدى خضوع تلك الأحكام للظواهر اللغوية.

تمهيد

من خلال تأملنا في تقسيم العلل عند النحاة نجد اختلافاً واضحًا في ذلك، ومرد هذا الاختلاف إلى التقسيم الذي من خلاله قسم النحاة هذه العلل، فالزجاجي مثلًا اعتد بأسلوب العلل في تقسيمه، بينما نجد ابن جني يضع باباً في كتابه الخصائص للتفريق فيه بين قسمين من العلل، ألا وهي العلل الموجبة: التي تبنى على الإيجاب كأن يكون المبتدأ مرفوعا والحال منصوباً ، أما النوع الثاني فهو : العلل المجوزة : وهي التي تبنى على سبب يكون الحكم فيه جائزاً لا واجباً ، مثل أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فأنت مخير بين جعلها صفة أو حالا فتقول: مررت بزيد رجلٍ صالح أو رجلاً صالح. هذا التقسيم عنده باعتبار الحكم في العلة[١].

إذا انتقلنا إلى السيوطي في كتابه الاقتراح[٢] نجده يذكر تقسيمين آخرين للعلل، فالأول باعتبار الشيوع، وذكر تحته قسمين: العلل المطردة: وهي التي تقاس على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وجعل تحتها أكثر من أربعة وعشرين نوعا منها: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة توكيد، وهي العلة التعليمية والعلل الحِكْمية: وهي التي تظهر حكمة العرب، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهي العلل الثواني. والثاني: باعتبار الطبيعة للعلل، ووضع فيه ثلاثة أقسام: العلة البسيطة: التي يكون التعليل بها من وجه واحد، كالجوار والمشابهة. والعلة المركبة: وهي التي تفيد أكثر من علة في تعليل قياس ما، ويكون الحكم فيها بمجموع الأمرين، كالمنع من الصرف لعلتين. والعلة القاصرة: التي يتحدد التعليل بها على مواضع محددة عن غيرها، ك" عسى الغويرُ أبؤسا " حيث نلاحظ (عسى) جرى مجرى (صار)، ولم تأت في غير هذا المكان، وقد أنكر ابن جني هذه العلة وبين فسادها ـ وفق نظره ـ وعقد بابًا لذلك في الخصائص[٣].

ومن هنا يستنتج النحاة أن العلل النحوية هي النتيجة عن كل حكم إعرابي يلتزم له الاسم في حالات الإعراب الثلاث وهي: الرفع والنصب والجر، وكذلك الفعل في حالتي البناء والإعراب، وكذلك في الرد على حكم الاسم المبني.

ذكر لها الزجاجي في كتاب:(الإيضاح في علل النحو) على ثلاثة أنواع منها :العلل التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، والعلل القياسية هي النتيجة الثانية في أحكام الإعراب والبناء، وتسمى أيضا كما هو معروف بعلة العلة، وهي ما يسميها الدينوري بالعلة الحِكْمية، وكأنها علل تظهر حكمة العرب، عن طريق كشف صحة أغراضهم، والعلل الجدلية النظرية هي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب، وتسمى أيضا بعلة علة العلة[٤].

الحديث عن العلة متشعب وواسع ولا يزال الباب مفتوحًا للغوص في هذا المجال واكتشاف أسراره وأغواره من الباحثين المهتمين في الشأن اللغوي.

معالجات النحاة النظرية لموضوع العلة النحوية

أولا: تعريف العلة في اللغة:

العلة من "عَلَّ يَعِلّ ويعُلّ وعَلَّه يعِلُّه علاً وعَلَلاً وأعَلَّه"[٥]. وهي في الأصل له ثلاثة معان:

١- التكرار؛ أي إذا كرر الضرب عليه، وأصله في المشرب؛ يقال: "عَلَّه يعُلُّه ويعِلّه: إذا سقاه السقية الثانية".[٦]

٢- العائق يعوق؛ قال الخليل: " العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه "، ويقال اعتله عن كذا، أي: إعتاقه[٧].

٣- المرض؛ قال ابن الأثير: " علَّ المريض يعِلّ عِلَّة، فهو علِيل، ورجل عُلَلَة، أي: كثير المرض"[٨].

وقال في التعريفات: " العلّة لغة عبارة عن معنى يحلّ بالمحَلّ فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه سمي المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوّة إلى الضعف"[٩].

وفي الاصطلاح يراد بها:

ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا مؤثرًا فيه، وعلة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء(١٠).

ويراد بها في عرف النحاة: "الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"(١١).

يتناول الباحثون في النحو والفقه وعلم الكلام الحديث عن العلة ويقربون من تشخيص مسلكها إلى النحو أن يباشروه، فعلل النحو – في رأي ابن جني – أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل الفقه ووجه رأيه أمران(١٢):

الأول: أنه يمكن إدراك علة لكل حكم نحوي، وليس كذلك علل الفقه فكثير من أحكامه تعبدي.

الثاني: وهو مترتب على الأول – أن علل النحو ترجع إلى الطبع والحس، بخلاف علل الفقه فإنها أمارات للأحكام فقط.

واختصر مازن المبارك الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقوله:" إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي".(١٣)

وجدت العلة سبيلها في النحو العربي منذ عهد مبكر، ونسب أمر والاهتمام بها إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ).

قال ابن سلام (ت ٢٣١هـ): "فكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"(١٤).

ثانيًا: مراحل التعليل في النحو العربي

نجد أن التعليل منذ تأليف النحو تكون في عدة مراحل، ولكل منها خصائصها التي تجعله على نمط مختلف عن الآخر، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: (مرحلة الخليل وتلميذه سيبويه):

بدأ التعليل في النحو العربي في صورته المبكرة قبل الخليل؛ إذ كان من النحاة الأوائل من كان يلجأ إلى القياس وإلى التعليل على صحته؛ كأمثال ابن أبي إسحاق الذي قيل عنه: إنه كان أوّل من علّل النحو، وكذلك يونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء.

لكنه نضج القياس وبلغ التعليل صورته المنهجية المحكمة في استخراج مسائل النحو وتأكيده على يدّ الخليل؛ ومن هنا قيل بأنه هو الذي " بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله "[١٥].

وتبعه في ذلك تلميذه سيبويه؛ حيث كان يلجأ إلى التعليل في تقرير مسائل اللغة والنحو، وتأكيدها وتقريبها للفهم والاستيعاب، وعلى يده تمّ تجديد منهج الخليل، والتوسع والانتشار في استخدامه، لكنه مع ذلك حافظ على منهجية أستاذه الخليل:

- في الاهتمام بجانب المعنى وأسرار اللغة.
- والعناية بتعليل القياس الشبيه بالشبيه.
- وتعليله القياس في حمل النظير على النظير.
- وفي الاعتماد على الذوق العربي؛ كطلب الخفة والفرار من الثقل[١٦].

ويصنف كتاب سيبويه النموذج الحيّ على التعليل في هذه المرحلة؛ إذ احتوى على أهم خصائص التعليل في هذه المرحلة، وهي كالآتي[١٧]:

أ- كانت العلة في هذه المرحلة مستمدة من نواة اللغة بعيدة كل البعد عن الفلسفة العقلية؛ حيث كان النحاة يعتمدون فيها على حس العرب وفطرتهم وذوقهم اللغويّ، فطابقت علتهم واقع اللغة العربية والبيئة التي يعيشون فيها.

ب- لم يكن النحاة يلجؤون إلى العلة إلا لتأكيد حكم نحوي، وتقريره، والدلالة عليه، وإيضاح سرّه ومدى موافقته لطبيعة اللغة والسليقة النحوية.

ج- كانت العلة بعيدة عن الفروض والتخمينات؛ لهذا لم يكن النحاة في هذه المرحلة يؤيدون تعليلهم بالسؤال والجواب عن طريق النفي ثم الإثبات، بل يلجؤون إلى كثرة الشواهد المسموعة وإلى القياس المحكم بين الأشباه والنظائر ليبرهنون على سلامة العلة.

د- كانت أساليب التعليل في هذه المرحلة أن يعلّل النحاة الأحكام النحوية من غير الإشارة بأنهم يعللون، وربما يقولون: والعلة في هذا كذا وكذا...[١٨].

المرحلة الثانية:

تؤرخ هذه المرحلة بنهاية القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث الهجري وذلك عندما ظهر فئة جديدة من اللغويين الذين اهتموا بالعلل النحوية، فأفرد لها مصنفات خاصة؛ كما الحال عند قطرب (ت٢٠٦هـ) في كتابه: (العلل النحوية)، والمازني (ت٢٤٩هـ) في كتابه (علل النحو)، والمجموع على العلل لمبرمان (ت ٣٤٥هـ)، وعلل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، وغيرهم.

ناهيك أن المبرد يعدّ رائد هذه المرحلة وحامل لواء التعليل فيها، فقد اشتدّ اهتمامه بالتعليل، ولازمه في كثير من مسائل النحو، واتخذه طريقًا ودرعًا في المناقشات والجدال الذي كان يخوضها مع معاصريه أنذاك؛ فكان يلجأ في تقرير حكم في النحو وتأكيده إلى الأسئلة والأجوبة، ثمّ يرجع فيبطل ذلك الحكم النحوي بآخر، وهلم جرا إلى أن يستقر على حال يؤيده قوة التعليل. وذلك يتجلى لنا بوضوح في قصته مع الزجاج، وفي خصوماته وجداله مع ثعلب، وغير ذلك من صور المناقشات التي تمتلئ بها كتب النحو والتراجم.

وكان من شدة لهفته بالتعليل أنْ أنكر –رغم تعصّبه للمدرسة البصرية– على سيبويه (أما نحاة البصرة) قبولَ قول الخليل خاليًا من التعليل[١٩].

ومع ذلك لم يزل النحاة يحافظون على الطبيعة المتماسكة للغة العربية وصفائها؛ فقد بقيت قواعدُ النحو وجذوره العامّة على حالها لم تتغير ولم تتبدل؛ إذْ لم يكُ هناك تغيير أو تطوير إلاّ من جهة توجيه تلك القواعد وتعليلها من أجل الغوص والبحث عن كنوز العربية وأسرارها، وإظهار وجوه مناسبة تلك القواعد للظواهر اللغوية وللسليقة العربية الصافية.

ونلاحظ في هذه المرحلة ظهور درس لغويّ جديد يهتم بجانب فلسفة اللغة ومنطقها[٢٠].

المرحلة الثالثة:

لاحظنا –في المرحلة السابقة– ظهور بوادر الاهتمام بمبدأ العليّة في النحو العربي، و هذا الاهتمام استمر في التزايد والتطور كلّما تقدم الزمان وتبدل الحال إلى أن بدأ القرن الرابع الهجري الذي شهد له تاريخ العربية بالنضج العلمي الرصين، وصلابة الحياة الفكرية والعلمية؛ حيث ظهر في هذا القرن ثلة من العلماء الذين لم يترك لهم أسلافهم مجالًا في اللغة والنحو إلاّ وأشبعوه بحثاً ودراسة، وتفننوا فيه؛ أيما تفنن ما دفعهم ذلك وقوى من عزيمتهم إلى بحثٍ –في جوانب آخرى – يرمي إلى تأكيد وتفنيد قواعد العربية التي توصل إليها أسلافهم، وإلى إظهار قوة تلك القواعد وجذورها، ومدى موافقتها ظواهر اللغة العربية وطبيعة العرب وسليقتهم؛ فشهدت هذه المرحلة ظهور مدرسة جديدة (مدرسة التعليل) يهمها البحث عن علل النحو وتفاصيله، وتوجيه مسالك العرب في قولهم.

وأصبح البحث في العلة النحوية له هدف خاص وغرض لا يهدف إلى قواعد النحو فحسب، بل يتجاوز ذلك بكثير – يقول ابن جني–: " إلى تقرير أصول تلك القواعد وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها..."[٢١].

كما كان ترمي هذه المدرسة إلى صياغة مبتكرة، ومنهج خاص مميز في العلل النحوية من أجل جعل قواعد النحو أكثر واقعية؛ فيقترب فهمُها ويسهل الوقوف على غوامضها ودراستها، من أجل ظهور قيمة النحو في الأفق، وضرورة إتقانه، والدفاع عن ظاهرة الإعراب[٢٢]. كان من أهم نتائج هذه المرحلة ظهور مصنفات متخصصة من أهمها:

١- كتاب ((**نقض علل النحو**)) للحسن بن عبد الله الأصْبهاني المعروف بلُكْذَة.

٢- كتاب (**العلل في النحو**) لهارون بن الحائك الضرير، من معاصري الزجاج.

٢-كتاب (**المختار في العلل**) لمحمد بن كيسان المتوفى سنة

(٢٩٩هـ).

٤- كتاب (**الإيضاح في علل النحو**) لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٩)

٥ -كتاب (**علل النحو**) لأبي الحسن محمد بن الوراق المتوفى سنة

(٣٨١)هـ.

٦- كتاب (**النحو المجموع على العلل**) لمحمد بن علي العسكري المتوفى سنة (٣٤٥هـ).

٧- كتاب (**شرح علل النحو**) لأبي العباس أحمد بن محمد

المهلبي.

٨- كتاب (**تقسيمات العوامل وعللها**) لأبي القاسم الفارقي المتوفى

سنة (٣٩١هـ).

وبالنظر في تقسيم العلل نلاحظ تباينًا كبيرا في ذلك، ومرد هذا التباين إلى الاعتداد الذي قسم من خلاله العلماء هذه العلل؛ فالزجاجي اعتبر بأسلوب العلل في تقسيمه

السابق، بينما نجد ابن جني يضع بابًا في الخصائص يميز فيه بين قسمين من العلل، ألا وهي العلل الموجبة: وهي التي تبنى على الإيجاب، أما النوع الثاني فهو: العلل المجوزة: وهي التي تبنى على سبب يكون الحكم فيه جائزًا لا واجبًا.

ثالثا: ثبوت العلة وصحتها:

كانت العلة عند النحاة بمثابة الاحتجاج على مدى سلامة القواعد وملاءمتها للظواهر اللغوية، وطبيعة العرب ومنطقهم، وهذه العلة تكون صحيحة وقد تكون ضعيفة، ويُمَيَّز صحتها عن ضعفها بأحد شيئين:

١– التأثير: وهو جود الحكم لوجد العلة وزواله لزوالها؛ كأن يستدل –مثلًا– على بناء الغايات على الضمّ باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة قيل: "الدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها، وعدمه لعدمها؛ لأنه قبل انقطاعها كانت معربة، ولما اقتُطعت عن الإضافة صارت مبنية، ثمّ لو أعيدت الإضافة لعادت معربة"(٢٣).

٢– شهادة الأصول: كأن يُدَلّ على بناء (كيف) و(أين) و(أيّان) و(متى) لتضمنها معنى الحرف. والدليل على صحة هذه العلة: أن الأصول تشهد وتدلّ على أن كلّ اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا(٢٤).

رابعًا: أقسام العلة وأنواعها:

قسَّم الزجاجي العلة إلى ثلاثة أقسام: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية(٢٥).

١– العلل التعليمية: هي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ كقولنا في (**إنّ زيدا قائمٌ**) العلة في نصب (**زيد**) هي دخول (**إنَّ**)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

٢– العلل القياسية: كأن يقال لِمَ وجب النصب ب(**إنّ**) في المثال السابق؟ فيقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه؛ فأعملت إعماله.

٣- العلل الجدلية[٢٦]: وقد سماه ابن جني بعلة العلة[٢٧]، لكنه يرى أن هذه التسمية فيها نوع من التجوّز في اللفظ، وهي في الحقيقة (شرح وتفسير للعلة)؛ لأن العلة الحقيقية —عند أهل النظر- لا تكون معلولة ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية[٢٨].

ومثال هذا النوع قولهم (جلس محمدٌ) فإذا سألت عن علة رفع الفاعل هنا؟ قيل: ارتفع بفعله، وإذا قلت: لم صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن علل ثوان أو علة العلة[٢٩]؛ قال الزجاجي: "وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"[٣٠].

خامسًا: صور التعليل عند النحاة:

عند تأملنا تعليلات النحاة نلاحظ أن لها صورًا متنوعة تظهر من خلالها -بوضوح- أغراض النحاة من تلك التعليلات، وأهمها الآتي:

أ- تفسير الظواهر اللغوية بعلة تطرد على الكلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم[٣١]. وقد لجأ النحاة إلى هذه الصورة من

أجل الوصول إلى فهم كلام العرب -كما أشار إلى ذلك ابن السراج[٣٢]، وحصرها بعض العلماء في أربعة وعشرين نوعا[٣٣] ونذكر منها ما يأتي:

١- علّة السماع: كقولهم: (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثدى)، وليس لذلك علة سوى السماع.

٢- علة التشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم.

٣- علة الاستغناء: كاستغنائهم بـ(ترك) عن (ودَع).

٤- علة الاستثقال: كاستثقالهم الواو في ((يعِد)) لوقوعها بين ياء وكسرة.

٥- علة الفرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول.

٦- علة التوكيد: كإدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

٧- علة التعويض: مثل تعويضهم الميم في اللهمّ من حروف النداء.

٨- علة النظير: مثال ذلك: كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملا على الجرّ وهو نظيره.

٩- علة النقيض: كنصبهم النكرة بـ((لا)) النافية للجنس حملًا على نقيضها (إن).

١٠- علة الحمل على المعنى: كقوله تعالى: [فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ][٣٤].

فالملاحظ في تلك التعليلات أنها تهدف إلى تفسير وتحليل الظواهر اللغوية، وإظهار مدى اطّرادها، وإيضاح مناسبة القواعد المأخوذة منها لعقلية العرب، وطبيعتهم، ومنطقهم؛ فيطمئن الدارس إليها ويرتاح، ويقتنع بها، ويسهل عليه فهمها وكشف كنهها؛ وهذا ما بيّنه الزجاجي عند تأليفه في علل النحو؛ فقد قال: "وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصةً، والاحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه، وغوامضه دون الأصول..."[٣٥].

ب- وهناك صُوَرٍ من التعليل لجأ إليها النحاة من أجل استنباط واستخلاص حكمة العرب في كلامهم، وبيان أسرار لغتهم وشرفها[٣٦]؛ يقول ابن جني -عند معرض حديثه عن علل النحاة: " وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب؛ لأن موضع الغرض فيه: تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة، وسداد مصادرها، ومواردها، وبه وبأمثاله تُخرج أضغانها، وتُبعّج أحضانها ولا سيما هذا الصمت الذي نحن عليه..."[٣٧].

وربما لجأ بعض النحويين إلى هذه الصورة من أجل الكشف عن حكمة الله في الصيغ، وأشكال الكلام؛ يقول صاحب المستوفي: "إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها...فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة، والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أن كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلّ وعلا، تطلبنا وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها..."[٣٨].

فنلاحظ أن النحاة لا يهدفون وراء هذه الصورة غرضاً تعليمياً –بالدرجة الأولى– بل يهدفون إلى أبعد من ذلك، وهو إيضاح حكمة العرب من خلال الجذور التي وضعوها، من أجل الكشف عن نتيجة الاستقرار، ومدى مناسبتها لمنطق العربية، ومنطق العرب؛ ولهذا لم يكتفوا أحيانا بالعلة التعليمية، بل تتابعت جهودهم إلى البحث عن علة العلة. ومن هنا نلاحظ التداخل بين الصورتين عند النحاة في بعض الأحيان.

سادسًا: موقف النحاة من العلة(٣٩):

وقف النحاة من العلة موقفين متباينين:

١– يرى فريق من النحويين أن هذه العلل مجرد وسائل لإدراك ضوابط اللغة من استنتاج العلماء، وليس من الضروري أن يكون العرب قد قصدوها في منطقهم.

٢– يرى فريق آخر أن للعرب إدراكًا بالعلل، وأنهم قصدوها في منطقهم، وتمثلوا موجباتها.

يمثل الموقف الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي فهو يرى أن التعليل عملية نسبية تقوم على التأويل، ولم تنقل عن العرب. بل هي من عمل النحاة أنفسهم، وعلى هذا الأساس يمكن أن يوافق ما ذهب إليه النحوي مقصد العرب، ويمكن ألا يوافق.

ويمثل الموقف الثاني ابن جني، ويضع له باباً في كتابه الخصائص؛ فيقول: "باب في العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملنا عليها"(٤٠). كما نلاحظ وندرك ما قاله الحسن بن موسى الدينوري في كتابه: (ثمار الصناعة): "اعتلالات النحويين صنفان:

١– علة تطرد في كلام العرب، تنساق إلى قانون لغتهم.

٢– علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم"(٤١).

سابعًا: منطقية العلل:

حاول أبو الفتح ابن جني أن يبحث في سر العلل النحوية ليعرف حكمها ليعرف هل تفرض نفسها على العقل أو لا؟ حتى انتهى به الأمر إلى مقارنة علل النحاة بعلل الفقهاء والمتكلمين(٤٢).

وخلاصة القول العلل النحوية: يوضع كل ما ذكروه في نوعين(٤٣):

١- علل يعرف بها كلام العرب، ويدخل فيها ما سماه الزجاجي: (العلل التعليمية) وما فصله ابن مكتوم وشرحه الدينوري.

٢-علل لا يعرف بها كلام العرب، وإنما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض وهي ما أطلق عيها الزجاجي: (العلل القياسية) أو (علل الجدل والنظر) وأشار إليها الدينوري، وسماها ابن السراج (علة العلة).

وأشارت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها: (دراسات في كتاب سيبويه) إذ تقول: "ومال أبو حيان ... إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل في اللغة والنحو، والتعليل عنده لا يكون إلا بعد تقرر السماع"(٤٤).

لخص الدكتور علي الياسري موضوع العلة النحوية بقوله(٤٥):

١- نشأ التعليل النحوي منذ وقت مبكر في الدرس النحوي وبدأ ذوقياً حسياً ونما حتى تشعب إلى مباحث فلسفية وكلامية مضطربة غير مستقرة وهذا صحيح.

٢- رافقت نشأ ة التعليل النحوي التعليل الكلامي والتعليل الفقهي واختلفوا في أي منها أثر على الآخر، إلا أنه يمكن القول: أن التأثير كان متبادلاً ومتداخلًا بين هذه العلوم ولعله كان تأثيرها في النحو أبين وأوضح؛ لأن علل النحو لا يتأتى لها أن تقوم على أصول ثابتة مستقرة؛ كأصول المنطق والفقه نظراً لاختلاف طبيعة المادة المعللة. وقد تجلى ذلك فيما سبق من التاويل.

٣-أن العلل النحوية تنقسم على ثلاثة أقسام: تعليمية وقياسية ونظرية جدلية. ولعل القسمين الأخيرين يمكن أن يكونا في قسم واحد؛ والسبب في ذلك أنهما يقومان على أساس من التخيل والظن-إلا أننا نرى أن الثانية أخف من الثالثة- والقول: إن علل المتقدمين من النحاة هي من النوع الأول الذي يتوصل به إلى معرفة كلام العرب، وإن النوعين الآخرين هما اللذان حظيا باهتمام النحاة في القرون اللاحقة وهما مما لا علاقة له بالدرس النحوي وبالتواصل إلى معرفة كلام العرب صحيح.

٤- على الرغم من طغاء الأساليب الفلسفية والمنطقية والتأثر بأساليب الأصوليين والفقهاء في التأليف المعتمدة نلاحظ امتداد الطريق النحوي النقي الذي يحاول أن يجد منهجه المستقل المتميز عن العلوم المعاصرة له، التي تؤثر فيه، رغم ترجيح أصحابه بين تلك المحاولة والتأثر بتلك العلوم الواسعة، وهذا صحيح بدليل هيمنة المصنفات وتنوعها.

٥- وجود تيارين في اتجاه العلة أحدهما من جهة أن اللغة نشاطاً اجتماعياً متجددًا وليد الظهور والاصطلاح، وثانيهما من جهة ان اللغة توقيفية، ونؤيد ذلك.

٦- أن أسلوب التعليل وطبيعته لدى القدماء لا يجري مجرى التعليل المنطقي وهذا ظاهر، والقول القائل فيه: إنه تعليل وصفي يعلل الظاهرة اللغوية بمقتضى معنى التوليف الكلامي، في حين أن الأمر يختلف لدى النحاة اللاحقين عند التنفيذ صحيح، ويظهر ذلك جليًا في مصنفات القدماء وطريقة تعاملهم في الأصول النحوية المعتدة في ذلك الوقت.

٧- أن الاعتماد على التخيلات والظنون والمقدمات الواهية أدّى إلى تباين النحويين في التعليل وإغراق الدرس بما ليس منه ولا فائدة تستنتج به، فقد تباينوا في تعليل الثوابت النحوية المتفق على أحكامها بالنطق العربي الصحيح السليم الخالي من اللحن، وأوردوا عللاً من نمط علل السفسطة التي لا ترمي إلى شيء، مما أدى إلى فوضى واضطراب مترامي الأطراف أضاع الدارس في دوامة شديدة منحدرة

لا يعرف من أين تبدأ وإلى أين مالئها. وهذا ظاهر في مؤلفات النحويين ولا ينكره أحد.

٨-أن ما تصوره واقترحوه النحويين من أسباب البحث عن التعليل سواء من كان منها بالتوقيف أو بالوضع يتجلى في البحث عن حكمة الله ورعايته العظيمة في صنع هذه اللغة أو عن علل العرب التي غرست في صدورهم وبنيت على أركانها لغتهم، والقول القائل أن هذا: أمرًا متخيلًا لا دليل عليه ولا ينهض بأن يكون دليلاً على أمر ما؛ صحيح، بدليل أن من الأولى تجنبه، والابتعاد عنه ليسلم الدرس النحوي مما لحقه من الشوائب التي نتجت عنه. ولا شك أن كل أمر لا يؤدي إلى تعلم منطق العرب وفهم أسراره التعبيرية ضرب من العبث لا طائل وراءه. ومن خلال ما سبق نستنتج أن الياسري وفق في بيان المنهج السليم الذي نوافقه الرأي فيه.

قال ابن جني في الخصائص(٤٦): " أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابهها، ورفع العمدة، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب"(٤٧).

وجود التعليل في النحو في رأي النحاة(٤٨):

١- التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام.

٢- أن هذه العلل قد قامت في عقول العرب ونياتهم عند المنطق، والنحاة يعللون لما قام في النيات والعقول.

٣- الإحساس بالخفة أو الثقل والأنس بالشيء أو الاستيحاش منه، وهو أمر يعود إلى إحساس النحوي وذوقه الخاص.

٤-إن العرب قد عللوا لنطقهم، ومن حق النحاة أن يأخذوا عنهم ما عللوا به. ولعل هذا الكلام فيه نظر، فلم نجد في الاستغراق في العلل الجدلية إلا الغموص والصعوبة على الدارسين المبتدئين.

مناقشة موقف ابن مضاء من وجود التعليل في النحو(٤٩):

ورد في رأي ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة ص ٧٦) عن التعليل ما يشعر باتفاقه مع بعض آراء النحاة في هذه الفكرة ومن ذلك:

قال في التفريق بين العلل الأول والثواني: "والفرق بين العلل الأول والثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة". بالرغم أن ابن مضاء كان يرفض العلل الثواني والثوالث كونها في رأيه زادت النحو تعقيدًا، حينما كان أستاذه ابن حزم يرى أن التعمق في النحو فضول لا منفعة منه، فإن ابن مضاء لا يدعو بذلك إلى هدم النحو كما يعتقد بعض الباحثين، بل يدعو إلى تخليص النحو مما علق به من الشوائب والتفسيرات المنطقية الرياضية للعلل النحوية التي زادت من صعوبة النحو وفلسفته، التي رأى المبتدئين في النحو صعوبة في الولوج فيه، وتعقيده الذي حمّله بعض النحاة مالا يحتمل، فلقد اقتنع كثير من الباحثين في عملية التيسير؛ بدليل أن كثيرًا منهم اليوم هب وتبنى مشاريع كثيرة لتيسير النحو على الناشئة وإزاله ما فيه من تعقيدات فلسفية لم تفد المسائل النحوية بل زادتها لبسًا وغموضًا، وقد رأينا كثرة المؤلفات القديمة التي جعلت من تيسير النحو منهجها؛ كالمختصرات والشروح والحواشي التي ظهرت في العصور الماضية؛ ولكن لم يكتب لها النجاح لكثرة الخلافات التي دارت حولها لرفع القيود المنطقية للعلل، ثم تكررت دعوات الإصلاح في العصر الحديث لتيسير النحو وتجديده واتخذت تلك الدعوات أشكالًا كثيرة، ومسالك عديدة؛ منها من اتسم بالاعتدال والوسطية، ومنها ما اتخذ طريق المغالاة والتعمق، ويلاحظ ذلك على سبيل المثال في دعوات التيسير والمؤلفات التي تبنت التيسير، أمثال: رفاعة الطهطاوي، وطه حسين، وإبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، ومهدي المخزومي في النحو العربي، وفيصل إبراهيم صفا حينما درس مصطلحات النحو العربي، وعباس حسن في النحو الوافي، ومحمد عيد في النحو المصفى، وغيرهم. ومن خلال السابق نرى في دعوات ابن

مضاء التي يوافقها فريقًا من الباحثين ويخالفها فريقا آخر؛ أنه كان نبيهًا وفطنًا في موقفه ومنهجه التجديدي وهو بهذا الموقف يفتح بابًا واسعًا في البحث والتقصي النحوي بالحجج والبراهين التي يوردها في كتبه النحوية.

الخـــاتمة

في ختام ما قدمت من دراستي النقدية في المعالجات النظرية للنحاة في موضوع العلة أن موضوع العلة النحوية واسع متشعب ويمكن أن يقال عنه ما يأتي:

- بدأ التعليل في النحو العربي في صورته المبكرة قبل الخليل؛ إذ كان من النحاة الأوائل من كان يلجأ إلى القياس وإلى التعليل على صحته؛ كأمثال ابن أبي إسحاق الذي قيل عنه: إنه كان أوّل من علّل النحو، وكذلك يونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء.

- كانت العلة في زمن الخليل وتلميذه المبدع سيبويه مستمدة من روح اللغة بعيدة عن الفلسفة العقلية؛ إذ كان النحاة يعتمدون فيها على ذوق العرب وفطرتهم وحسهم اللغويّ، فناسبت علتهم واقع اللغة العربية وبيئتها.

- كانت العلة عند النحاة بمثابة الاحتجاج على مدى صحة القواعد ومناسبتها للظواهر اللغوية، وطبيعة العرب وسليقتهم، وهذه العلة تكون صحيحة وقد تكون ضعيفة.

- بلغ الاتجاه التعليلي نضجه عند أبى على الفارسي الذي قال عنه ابن جني: "أحسب أنَّ أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا".

- اتسع الأمر في العلة بعد ابن جني وكثرت تفريعاته وأوغل المعللون في العلل الذهنية حتى كادت العلل التعليمية أن تختفي لدى المتأخرين من النحاة.

- نشأ التعليل منذ وقت مبكر في الدرس النحوي وكان ذوقيا حسيا ونما وتشعب إلى مباحث فلسفية وكلامية.

- رافقت نشأة التعليل النحوي التعليل الكلامي والتعليل الفقهي واختلفوا في أي منهما أثر على الآخر إلّا أنه يمكن القول بأنَّ التأثير كان متبادلاً.

- كانت العلل النحوية ثلاثة أقسام: (تعليمية – قياسية – نظرية جدلية).

- كانت علل المتقدمين من النحاة من النوع الأول الذي يتوصل به إلى معرفة كلام العرب، وإنّ النوعين الآخرين هما اللذان حظيا باهتمام النحاة في القرون اللاحقة وهما مما لا علاقة لهما بالدرس النحوي.

- على الرغم من هيمنة الأساليب الفلسفية والمنطقية والتأثر بأساليب الأصوليين الفقهاء في التأليف والأصول المعتمدة نرى أنَّ الاتجاه النحوي الخالص يحاول أن يجد منهجه المستقل عن العلوم المعاصرة والمؤثرة فيه رغم تأرجح أصحابه بين تلك المحاولة والتأثير بتلك العلوم نجد أنّ ذلك في عدد من منطلقات ابن جني والزجاجي وابن هشام وأبو حيان.

- أسلوب التعليل لدى المتقدمين لا يجري مجرى التعليل والمنطق بأنه تعليل وصفي يعلل الظاهرة اللغوية بمقتضى معنى التوليف الكلامي في حين أنّ هذا الكلام يختلف لدى النحاة اللاحقين عند التنفيذ.

- أدى اعتماد النحاة على التخيلات والظنون إلى اختلاف النحويين في العلة وأغراض الدرس اللغوي بما ليس منه فائدة، فقد اختلفوا في التعاريف النحوية المتفق علي حكمها بالمنطق العربي؛ كرفع الفاعل، وأوردوا عللًا من نمط السفسطة التي لا تؤدي إلى شيء، ولعلي أوصي من يريد البحث في العلة بأن المجال فيها واسع متشعب ومهيأ للبحث والمعالجة والله ولي التوفيق.

الهوامش:

(١) ينظر: الزجاجي: الجمل، ص ٧٧. وينظر: ابن جني: الخصائص، ص٨٤

(٢) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص٣٥.

(٣) ينظر: ابن جني: الخصائص، ص٥٦.

(٤) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص٨٠.

(٥) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة (ع ل ل)، ص ١٠٣٥.

(٦) ابن منظور: اللسان، مادة (ع ل ل)، ص١٢٣٤.

(٧) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة (ع ل ل)، ص١٠٢٣.

(٨) المصدر نفسه، وابن دريد: الجمهرة، مادة (ع ل ل)، ص٩٣٦.

(٩) الجرجاني: التعريفات، ص ١٠٤، وينظر: الكفوي: الكليات، ص ٦٢٠، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٥٢٢/١.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المبارك، مازن: النحو العربي، ص ٩٠.

(١٢) عيد، محمد: أصول النحو العربي، ص١١٥.

(١٣) المبارك، مازن: النحو العربي، ص٦٩-٧١.

(١٤) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة ١٠٥/٢.

(١٥) ينظر: المبارك، مازن: النحو العربي، ص ٦٢.

(١٦) ينظر: مبارك، مازن: النحو العربي، ص ٦٣.

(١٧) المصدر نفسه، ص٦٣-٦٧.

(١٨) وقد أشار الدكتور مازن المبارك إلى أن هذه السمة عامة بين البصريين والكوفيين حتى أواخر القرن الثاني الهجري. ينظر: النحو العربي، ص ٦٦.

(١٩) ينظر: مبارك، مازن: النحو العربي، ص ٦٨.

(٢٠) ولهذا سماه بعض الباحثين بـ(فلسفة العلل النحوية)، ينظر هذه التسمية في: الإيضاح في علل النحو، ص ٥.

(٢١) الخصائص، ص ٧٧/١.

(٢٢) كما كان الحال في كتاب الإيضاح للزجاجي؛ ينظر: ص٧٨، ٩٥-٩٦.

(٢٣) لمع الأدلة، ص١٠٦.

(٢٤) لمع الأدلة، ص ١٠٦-١٠٧.

(٢٥) الإيضاح: ص ٦٤، وينظر: الاقتراح: ص ٨٠، نحلة، محمود أحمد: أصول النحو العربي، ص١٢٨.

(٢٦) ولعل كثرة وقوع هذا النوع في المناظرات والجدال جعلهم ينسبونه إليه.

(٢٧) الخصائص، ١٧٣/١.

(٢٨) الخصائص، ١٧٣/١-١٧٤.

(٢٩) ينظر: ابن السراج: الأصول، ص ٥٤/١، وابن جني: الخصائص، ص١٧٣/١.

(٣٠) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥.

(٣١) ينظر: الاقتراح، ص ٧١.

(٣٢) ينظر ذلك في الأصول، ١/ ٥٦

(٣٣) ينظر جميع ذلك في: الاقتراح ٧١-٧٣، حسان، تمام: الأصول، ص ٢٠٠-٢٠٥، نحلة، أحمد: أصول النحو العربي، ص ١٢٩-١٣١

(٣٤) سورة البقرة:٢٥٧

(٣٥) الإيضاح في علل النحو: ص ٣٨

(٣٦) ينظر: الاقتراح، ص٧٣

(٣٧) الخصائص: ٧٧/١

(٣٨) السيوطي: الاقتراح، ص٧٠.

(٣٩) نحلة، محمود: أصول النحو العربي، ص١٠٥.

(٤٠) ص٦٤.

(٤١) ص ٧٨.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨. وينظر كلام ابن جني في ذلك.

(٤٣) عيد، محمد: أصول النحو العربي، ص ١٢٢.

(٤٤) ص١٢٥.

(٤٥) الياسري، علي: الفكري النحوي عند العرب، ص ٢٧٠.

(٤٦) ينظر: ابن جني: الخصائص، ١٦٤/١،١٦٥

(٤٧) السيوطي، الاقتراح، ص ١٤٨.

[٤٨] عيد، محمد: أصول النحو العربي، ص١٢٤

[٤٩] المصدر نفسه، ص ١٣٦.

المصادر والمراجع:

١- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: د. عبد السلام هارون، طبع الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦م.

٢- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي. تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة ١٩٧٦م.

٣- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٢، بيروت ١٩٧٣م.

٤- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط٢، بيروت.

٥- إنباة الرواة على أنباء النحاة، اعلي بن يوسف القفطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

٦- أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء، د. محمد عيد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٣م.

٧- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، تحقيق: علي الكبير، دار إحياء التراث العربية، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.

٨- شرح المفصل، للزمخشري، شرح ابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٢م.

٩- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، علي الياسري، تقديم: عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠٠٣م.

١٠- القاموس المحيط، مجد الدين محمد الفيروزآبادي، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة محمد العرقسوس للطباعة والنشر، ط٨، ٢٠٠٥م.

١١- لمع الأدلة، لأبي البركات عبدا لرحمن كمال الدين الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٥م.

١٢- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٣- أسرار العربية، لأبي البركات عبدا لرحمن كمال الدين الأنباري، نابلس، ٢٠٠٢م.

١٤- النحو العربي –العلة النحوية – نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر ، بيروت، ط٢، ١٩٧١م.

١٥- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر،

١٦- جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

١٧- الكليات معجم المصطلحات في الفروق النحوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٨م.

١٨- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار ظليمات، دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.

١٩- الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٢٠- التعريفات، للجرجاني، علي محمد الشريف، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١٩٨٥م.